المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

المرأة العربية فى إطار ضغوط الدفع نحو التغيير

الدكتور/ علي الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسة - جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

المرأة العربية في إطار ضغوط الدفع نحو التغيير

الدكتور/ على الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية

كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

فهرس المحتويات

مقدمة 3

أولاً: المرأة في الخطاب الرسمي العربي 5

ثانيًا: المشاركة السياسية 5

ثالثًا: التمكين الاقتصادي 9

رابعًا: التهميش الاجتماعي 11

خامسًا: غياب الأمن - النزوح واللجوء 12

سادسًا: ثم ماذا بعد؟ 14

مقدمة

بعد خمس سنوات من أحداث ما سمي وقت ذاك بالربيع العربي، والذي تضمن ثورات وانتفاضات شعبية أسقطت عددًا من النظم الحاكمة، وشمل أيضًا مظاهر عديدة للحراك السياسي والاجتماعي، فرضت ضغوطًا على حكومات الدول التي جرت فيها، وكان من شأنها تبني مبادرات عدة للإصلاح السياسي. من المهم بحث ماذا حققت هذه الانتفاضات والحراكات الاجتماعية عمومًا، وبشأن المرأة على وجه الخصوص. فكما تشير كل المصادر فإن المرأة العربية شاركت باجتهاد في تبني مطالب التغيير والدعوة إلى تحقيق مستقبل أفضل للأوطان، حتى أن بعض الباحثين أسموا ما حدث "بربيع المرأة"، فماذا جنت المرأة من مشاركتها كتفًا بكتف مع الرجل في هذه الأحداث، وإلى أي مدى كان من شأن التغيرات ومبادرات الإصلاح السياسي والاجتماعي إحداث تغيير موضوعي في أحوال المرأة العربية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، ينبغي الإقرار بأنه قد حدثت تغيرات في القواعد المنظمة لتمثيل المرأة في المؤسسات السياسية، ولكن الصورة العامة لها -للأسف- ظلت كما هي عليه دون تغيير محسوس. فقد خلصت باحثة مصرية في دراسة لها عام 2012 إلى أنه "على الرغم من أن النساء كنا موجودات بكثرة في الميدان بل وقضين ليالي في الخيام، فقد تم تجاهل دورهن كانعكاس للعقلية التي تميل إلى تهميشهن في المجتمع"[1]، وخلص استطلاع للرأي في 2013 أجرته مؤسسة تومسون رويترز للأخبار عن تراجع حقوق المرأة في الدول التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية، وهي النتيجة التي تم التوصل إليها بناءً على استطلاع رأي لعدد 336 خبيرًا في حقوق المرأة، ومدى احترام الحكومات العربية للالتزامات التي أشارت إليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية[2].

وتهدف هذه الورقة إلى رصد أوضاع المرأة العربية خلال الفترة 2011-2016 والتغيرات التي طرأت عليها، وتوضيح المفارقة بين التوقعات والآمال من جهة وممارسات الواقع من جهة أخرى، مستشهدة في ذلك بنصوص من الخطاب الرسمي العربي، وما تحقق من إجراءات وتغييرات، ثم تبيان الأسباب التي دعت إلى هذه المفارقة بين التوقعات والواقع، واقتراح مجالات العمل الممكنة.

(1) هانية شلقامي، «النساء أيضًا جزء لا يتجزأ من الثورة»، في بهجت قرني (محرر)، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 25، وانظر البحث في ص ص 191-216.

(2) نتائج الاستطلاع متاحة على موقع Thomson Reuters Foundation News

أولاً: المرأة في الخطاب الرسمي العربي

ازداد الاهتمام بالمرأة وضرورة الارتقاء بمشاركتها في الحياة العامة في الخطاب الرسمي العربي في الفترة التي تلت 2011 سواء على مستوى كل دولة على حدة أو على مستوى البيانات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية، فأشار إعلان الدوحة الصادر عن اجتماع القمة العربية في مارس 2013 إلى أهمية تحقيق المساواة والإنصاف في المجتمع من خلال التشريع، وتضمن الإعلان الذي صدر عن قمة الكويت العربية - الإفريقية الثالثة في نوفمبر 2013 إلى الاتفاق على دعم الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، وسن القوانين اللازمة لحماية الشباب والمرأة. وأشار بيان القمة العربية في شرم الشيخ- مصر في مارس 2015 إلى أهمية ضمان حقوق المرأة، وأكد بيان قمة نواكشوط في يوليو 2016 على ضرورة توسيع فرص مشاركة المرأة في الحياة العامة.

ونظمت الجامعة العربية في أغسطس 2015 الملتقى الأول للفتاة العربية وفي مارس 2016 اعتمد مجلس الجامعة "إعلان القاهرة للمرأة العربية" و"الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية 2015-2030".

ثانياً: المشاركة السياسية

تتعدد صور مشاركة المرأة في الحياة السياسية، منها المشاركة في الانتفاضات الشعبية والحركات الاجتماعية الداعية للتغيير والمطالبة به، والمشاركة في المؤسسات السياسية كالمجالس التشريعية والوزارة.

فعلى مستوى مشاركة المرأة في الانتفاضات الشعبية وحركات التغيير، شاركت المرأة العربية بفاعلية في أحداث الحراك السياسي والاجتماعي في مجتمعاتها، فقد كانت رافدًا أساسيًا في التمهيد للانتفاضات والتظاهرات، وساهمت فيها بشتى الصور[3]، كما قامت المرأة بالتواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لنقل مطالب المتظاهرين وتوصيل صوت المطالبة بالتغيير إلى العالم[4]، وسقط منهن شهيدات في الميادين. وبصفة عامة، فإن مشاركة المرأة لم تكن ذات طباع فئوي أو نسوي ولم تنصب على المطالبة بحقوق المرأة، بل انخرطت المرأة في المجموع الشعبي تحت مظلة مطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لكل المواطنين[5].

(3) فاطمة علي الكبيسي، «دور المرأة العربية في الثورات والانتقال الى الديمقراطية»، في (شبيب دياب وآخرون: محررون)، **الانتفاضات العربية: مقاربات سوسيولوجية ومقاربات جغرافية** (بيروت: دار الفارابي، 2014)، ص ص123-125.

(4) من النماذج البارزة في هذا الشأن الفنانة السورية فداء سليمان.

(5) فاطمة علي الكبيسي، «دور المرأة العربية في الثورات والانتقال الى الديمقراطية»، مرجع سبق ذكره، ص 129.

كانت المرأة التونسية هي الرائدة في المشاركة في أنشطة الانتفاضة الشعبية، ففي الأيام الأولى للثورة التي اندلعت في تونس في ديسمبر 2010، كانت النساء في مقدمة صفوف المظاهرات، يقدن المسيرات، ويكتبن المدونات، ويغطين الأحداث كصحفيات، ويشاركن بحيوية في الحوارات في وسائل التواصل الاجتماعي، ويخدمن في المستشفيات الميدانية، ويعملن على رعاية المصابين. وعلى مر أيام التظاهرات لم تتوقف مشاركة المرأة التونسية ليس فقط في العاصمة، وإنما في كل أنحاء الدولة، وذلك على اختلاف انتماءاتهن وأعمارهن حتى انتصار الثورة. وبالمثل ففي مصر كانت امرأة[6] أول من استخدم تعبير "ثورة" للإشارة إلى المظاهرات المتوقعة في 25 يناير 2011 على شبكة التواصل الاجتماعي، وحثت الشباب على الخروج والمشاركة. وفي اليمن، لم تمنع التقاليد القبلية المرأة من أن تقف بلباسها التقليدي في قلب الحشود، وارتفع صوت المرأة[7] مطالبًا بالإصلاح ليس فقط باسم المرأة، ولكن من أجل المجتمع اليمني ككل.

وإبان هذه الأحداث، تصاعدت توقعات المرأة العربية، وبدا وكأن الصورة النمطية لها وهي صورة المرأة الخاضعة والمطيعة والتابعة التي لا يعول عليها في الحياة العامة قد سقطت، ودعم من ذلك احتفاء العالم بالصورة الجديدة للمرأة العربية، وتكريم نماذج منهن في المحافل الدولية[8].

وكانت **الدساتير والقوانين الأساسية**[9] التي تنظم حقوق المرأة السياسية، هي أبرز المجالات التي تحقق فيها التغيير وخصوصًا في مجال تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

ففي مصر، كانت البداية غير موفقة فخلت لجنة التعديلات الدستورية التي شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في فبراير 2011 من أي امرأة، وألغى الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس في 29 مارس من نفس العام نظام الكوتا المعمول به وفقًا للتعديلات التي أجريت في 2007 على الدستور المصري لعام 1971 والتي تبنت نظام الكوتا وخصصت عدد 64 مقعدًا للمرأة، ولم يتحسن الوضع كثيرًا في مواد دستور 2012 الذي صدر في عهد الإخوان، ثم جاء دستور 2014 ليصحح هذا الموقف، فأكد على المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية

(6) أسماء محفوظ.

(7) الصحفية توكل كرمان التي حصلت على جائزة نوبل للسلام عام 2011.

(8) بالإضافة إلى توكل كرمان، حصلت المصرية أسماء محفوظ، والسورية رزان زيتونة على جائزة ساخا روف لحرية الفكر المقدمة من البرلمان الأوروبي. وفازت صاحبة مدونة «عزيزتي ياسمين» السورية على جائزة المواطن الإلكتروني التي تمنحها منظمة مراسلون بلا حدود.

(9) انظر: التقرير الذي صدر عن منظمة المرأة العربية في فبراير 2016 بعنوان «المرأة في الدساتير العربية: بيان بالمواد التي تهم المرأة في دساتير الدول الأعضاء في منظمة المرأة العربية».

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأضاف نصًا يشجع فيه الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية (المادة 211)، وفي المجالس الشعبية المحلية (نسبة الربع - المادة 180)، وفي تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدهن (مادة 11)، ورفع الدستور حق الحصول على الجنسية لأبناء الأم المصرية من زوج أجنبي، والذي أقره القانون المصري منذ سنوات، إلى مقام النص الدستوري (المادة 6).

وأقر الدستور الجزائري عام 2016 أن الدولة تعمل "على ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة" (مادة 31 مكرر)، وأنها تعمل "على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل" (مادة 31 مكرر 2) وتعيين المرأة في مناصب المسئولية في الهيئات والإدارات العمومية.

وعلى مستوى **قوانين الانتخاب**، نص قانون انتخابات المجلس التأسيسي بتونس على مبدأ المناصفة والتناوب بين الرجال والنساء، وكان من شأن ذلك أن حصلت المرأة على (29%) من مقاعد المجلس[10]، وخصصت بعض الدول حصصًا "نظام الكوتا" للمرأة، كان منها الأردن الذي نصت تعديلات قانون انتخابات البلديات الصادر في سبتمبر2011 على زيادة نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية فيه، ورفعها من (20%) إلى (25%). والمغرب الذي عدل قانون انتخابات مجلس النواب في أكتوبر 2011، لينص على ضرورة أن تضم قوائم الترشيحات في دوائر المستوى الوطني ستين سيدة من أصل 395 عضوًا ينتخبن وفقًا لنظام القوائم وقواعد التمثيل النسبي.

وأصدرت الجزائر قانونًا للانتخابات في يناير 2012 نص على زيادة تمثيل المرأة في المجالس النيابية بنسبة تتراوح بين (20%) و (50%) وذلك في انتخابات مجلس النواب، وبين (30%) و (35%) في انتخابات المجالس الشعبية في الولايات، و (30%) في انتخابات المجالس البلدية، وقصر الحصة الأخيرة على بلديات عواصم الولايات، وتلك التي يزيد عدد سكانها على 20 ألف نسمة[11].

وفي ليبيا تراوحت نسبة تمثيل المرأة تبعًا لشكل النظام الانتخابي، ففي انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012، وصلت نسبة تمثيل المرأة إلى (15%) بواقع 31 امرأة من أصل 200 عضو، ويرجع ذلك إلى اشتراط القانون على مبدأ المناصفة والتناوب في القوائم الانتخابية، ويؤكد ذلك أنه بالنسبة للمقاعد الفردية في نفس

(10) هيفاء أبو غزالة، «المرأة والربيع العربي»، في هيفاء أبو غزالة (محرر): المرأة العربية والديمقراطية، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2014)، ص 157.

(11) تعرض هذا القانون للنقد باعتباره يمس بمبدأ المساواة المنصوص عليها في الدستور، لأنه يميز بين النساء الجزائريات على أساس الانتماء إلى مناطق جغرافية مختلفة.

الانتخابات فإنه لم تفز سوى امرأة من أصل 84 مرشحة في نفس الانتخابات، وتكرر نفس المشهد في انتخابات المجلس المحلي لبني غازي عام 2013، فمع أن هذه المدينة كانت مهد الثورة إلا أنه لم يفز في الانتخابات سوى امرأة واحدة من أصل 18 امرأة مرشحة، وجدير بالذكر أن الفائزة حصلت على (80%) من أصوات الناخبين محققة بذلك أعلى نسبة للفوز، وأصبحت المرأة الوحيدة في المجلس من إجمالي مقاعده البالغ عددها 41 مقعدًا[12]. وفي السعودية تم السماح للمرأة بحق الاقتراع والترشح في الانتخابات البلدية في 2015.

أما بشأن **قوانين تكوين الأحزاب**، فقد نص القانون في كل من المغرب والأردن على مزايا للمرأة، ففرض قانون الأحزاب السياسية في المغرب الصادر في أكتوبر 2011 التزامًا على الأحزاب بمشاركة النساء والشباب في الأجهزة القيادية لها بنسبة الثلث، واشترط قانون الأحزاب السياسية الأردني الصادر في يونيو 2012 ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين للحزب عن 5000 شخص من سبع محافظات، وعلى ألا تقل نسبة عدد النساء بينهم عن (10%).

وعلى مستوى **الممارسة السياسية** شاركت المرأة بحماس في الانتخابات البرلمانية والمحلية، ففي السعودية أجريت انتخابات المجالس البلدية في ديسمبر 2015، ويبلغ عدد هذه المجالس (284) مجلسًا على مستوى المملكة، وبلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات 979 من أصل 7200 مرشح بنسبة (14%) فازت منهن 20 مرشحة.

وفي مصر، وكنتيجة لازدياد تأثير أحزاب الإسلام السياسي، فإن نسبة تمثيل المرأة في برلمان 2011 لم تتعد (2%)، والذي يعتبر من أدنى مستويات تمثيل المرأة في البرلمانات العربية، وعلى خلاف ذلك نجحت المرأة في الحصول على (75 مقعدًا) في انتخابات مجلس النواب التي أجريت نهاية عام 2015.

وعلى الرغم من إقرار القوانين لحقوق المرأة السياسية فقد قيدت التقاليد والعادات من تنفيذها في بعض الدول كالإمارات وسلطنة عُمان، ويتضح ذلك من مقارنة عدد المرشحات لعضوية المجالس التشريعية وعدد الفائزات. ففي الإمارات، ترشحت 74 امرأة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي في أكتوبر 2015 بنسبة (22.4%) من عدد المرشحين الذي بلغ (330) مرشحًا فازت منهن مرشحة واحدة، وهو نفس ما حدث في انتخابات عامي 2006 و2011. وفي انتخابات مجلس الشورى 2015 في سلطنة عُمان بلغ عدد المرشحات 20 امرأة من إجمالي (590) مرشحًا[13]، فازت منهن مرشحة واحدة عن ولاية السيب بمحافظة مسقط، وكانت قد فازت أيضًا في الدورة السابقة[14].

(12) هنية مفتاح القماطي، «دراسة الحالة الليبية»، في هيفاء أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

(13) يلاحظ تراجع عدد المرشحات في هذه الانتخابات مقارنة بانتخابات 2011، حيث بلغ عدد المرشحات 77 امرأة من أصل 1300 مرشح.

(14) السيدة نعمة البوسعيدية.

وتبرز مفارقة أخرى بين نسبة نجاح المرأة في الانتخابات ووزنها النسبي في كشوف الناخبين، ففي انتخابات المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات شكلت النساء نسبة (38.94%) من الناخبين، ونسبة (48%) في الهيئات الانتخابية للإمارات السبع، وهو ما لم ينعكس في نتائج الانتخابات بسبب عدم ممارسة المرأة لحقها في التصويت. أما بالنسبة لسلطنة عُمان والتي بلغت فيها نسبة تصويت المرأة (56.66%) من إجمالي المسجلات في الكشوف الانتخابية، فإن ذلك يشير إلى أن نسبة كبيرة من المرأة أعطت أصواتها لمرشحين رجال، وهو ما يمكن أن ينطبق أيضًا على حالة الإمارات.

وعلى مستوى تولي المرأة لمنصب **الوزارة**[15]، يلاحظ بصفة عامة تدني نسبة تمثيل المرأة العربية لتقل عن خمس وزيرات في جميع الدول العربية، وعلى سبيل المثال، ففي تونس كان عدد النساء التي شاركت في أول وزارة بعد الثورة 3 سيدات، وزيرتان وكاتبة دولة. وفي مصر كان الوضع أسوأ ولم تضم الوزارة الأولى بعد الثورة سوى وزيرة واحدة[16].

وتمثل جيبوتي الاستثناء البارز لهذا الوضع، حيث تشغل المرأة (20%) من المقاعد الوزارية، كما حققت دولة الإمارات إنجازًا مهمًا، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري في فبراير 2016 ثماني وزيرات من إجمالي 29 وزيرًا أي ما يقرب من الثلث منهن خمسة دخلن الوزارة لأول مرة، ومتوسط أعمارهن (38) سنة، وثلاثة تم التجديد لهن من الوزارة السابقة[17].

ثالثاً: التمكين الاقتصادي

يتردد في الخطاب الإعلامي لأغلب الدول العربية أنه قد حدث توسع كبير في تعليم المرأة على كل المستويات بما في ذلك التعليم الجامعي، وأن المرأة أثبتت وجودها في كل مجالات العمل فكان منهن العاملات في الجهاز الإداري، والطبيبات، والإعلاميات الشهيرات بل وإن المرأة شغلت منصب القضاء في بعض الدول، وأنها اقتحمت مجال العمل الخاص فتكونت عديد من جمعيات سيدات الأعمال. وفي سياق متصل، أشار التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2015 إلى ازدياد الاتجاه نحو تشغيل المرأة.

(15) جدير بالذكر أن السيدة نزيهة الدليمي كانت أول امرأة تشغل منصب الوزارة في البلاد العربية، حيث تم تعيينها بعد ثورة 1958 في العراق.

(16) السيدة فايزة أبو النجا وزير التعاون الدولي وهو المنصب الذي كانت تشغله في الوزارة السابقة.

(17) تضمنت هذه التعيينات اختيار عهود الرومي وزيرة للسعادة، ولبنى بنت خالد القاسمي وزيرة دولة للتسامح، والتي كانت أول امرأة تفتح باب تقلد النساء للمناصب الوزارية في الإمارات في 2004، فيما تم اختيار ابنة الـ22 ربيعاً شما المزروعي كوزيرة دولة لشؤون الشباب لتكون أصغر وزيرة في المنطقة العربية، ومن النماذج الرائعة لدور المرأة العربية في الإمارات مشاركة الرائد مريم المنصوري في قيادة سرب الطائرات الحربية الذي قام بأول طلعة جوية ضد مواقع تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق في سبتمبر 2014.

إلا أن ذلك يقدم جانبًا واحدًا من صورة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، إذ يشير تقرير البنك الدولي في مارس 2013 بعنوان "فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" إلى عدم تجاوز مساهمة المرأة العربية في سوق العمل نسبة (23%) مما يجعلها الأدنى في العالم مقارنة بنسب (65%) في شرق آسيا و(59%) في دول منظمة التعاون الاقتصادي. وأوضح التقرير أن مشاركة المرأة في قوة العمل زادت خلال السنوات الثلاثين الماضية بمعدلات لا تتجاوز (1%) سنويًا، وأنه إذا استمر النمو على هذه الوتيرة الهزيلة، فمن المتوقع لكي تصل المرأة العربية إلى المستوى الذي تتمتع به نظيرتها في الغرب أن ذلك يستغرق نحو 150 عامًا.

وأشارت بيانات التقرير العربي الموحد لعام 2015، أن نسبة مشاركة المرأة العربية في سوق العمل بلغت (22.3%)، وأنه توجد تفاوتات بين الدول العربية فيها حيث تصل إلى (11.6%) في قطر بينما ترتفع إلى (29%) في ليبيا والسودان، و(27%) في موريتانيا والمغرب وتونس. وعلى الرغم مما يبدو من ارتفاع هذه النسب فإن معدلها يبقى دون نصف المعدل العالمي.

وأكد على ذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، فبمناسبة الاحتفال بيوم العمال في 1 مايو 2016، أصدر تقريرًا أشار فيه إلى انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لتسجل (22.5%) مقابل (70.5%) للذكور، وهي تقريبًا نفس نسبة المتوسط العام في الدول العربية. وأرجع التقرير ذلك لأسباب تشمل عدم قدرة سوق العمل المصري على استيعاب العرض من القوى العاملة النسائية، وتدني الأجور، وانخراط النساء في العمالة المهمشة، ودخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة، ومحدودية المهن والأنشطة الاقتصادية التي تتنافس المرأة عليها.

إن أهمية عمل المرأة لا يعود فقط إلى أنه حق طبيعي لكل إنسان، وإنما يرجع أيضًا للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية له على المجتمع ككل، فقد أثبتت البحوث أن ارتفاع دخل المرأة يسهم بشكل رئيسي في تحسين أوضاع أسرتها وأبنائها، خصوصًا فيما يتعلق بالتغذية السليمة والصحة والتعليم. وتشير خبرات كل من بنجلاديش والبرازيل وجنوب إفريقيا إلى أن ارتفاع درجة إدارة المرأة لموارد الأسرة، إما من خلال حصولها على دخل من عملها، أو بسبب المساعدات المالية ضمن برامج الضمان الاجتماعي التي تقدمها بعض الدول، فإن ذلك يزيد من قدرة الأسرة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية ويدعم من تضامنها وتماسكها[18].

(18) انظر بصفة عامة، الأوراق المقدمة إلى ندوة «التمكين الاقتصادي للمرأة العربية: الفرص والتحديات» التي نظمتها منظمة المرأة العربية ومنظمة العمل العربية. شرم الشيخ، مصر: 1-3 مارس 2015.

رابعًا: التهميش الاجتماعي

تعتبر المرأة المهمشة إحدى الصور الرئيسية في الواقع العربي، ويمكن التدليل على ذلك بالنظر إلى وضع المرأة في مجالات التعليم والتوظيف والإعلام. ومن المؤكد أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتعليم المرأة أبرزها تحقيق غالبية الدول العربية لهدف التعليم الابتدائي الإلزامي في 2015 باستثناء أربع دول هي الصومال (33%)، وجيبوتي (68%)، والسودان (70%) وسوريا (74%)، وتساوى معدلات القيد بين الفتيات والبنين في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية ما عدا جيبوتي والصومال والعراق والمغرب وموريتانيا واليمن. وتوجد فجوة كبيرة لصالح الفتيات في القيد في التعليم العالي في جميع دول مجلس التعاون ما عدا سلطنة عُمان، وكذلك في الأردن وتونس والجزائر والسودان وسوريا وفلسطين ولبنان.

إلا أن هذا التطور الإيجابي لا يغير من الصورة المأساوية للمرأة العربية في مجال التعليم، إذ يشير التقرير العربي الموحد لعام 2015 إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث البالغات وخاصة في الدول العربية الأقل نموًا أو ذات الكثافة السكانية المرتفعة، فتزيد على (48%) في اليمن وموريتانيا والمغرب، وهو ما اعتبره التقرير العائق الرئيسي أمام تحقيق التنمية وزيادة الإنتاجية. ووفقًا لبيانات نفس التقرير لعام 2014 بلغت نسبة الأمية بين النساء البالغات (15 سنة فأكثر) (32%)، وتزداد هذه النسبة مع ارتفاع سن المرأة، فبينما تبلغ (13%) بين الفتيات في سن (15-24 سنة)، تزداد في الشرائح السنية الأكبر، فتصل إلى نسب تتراوح بين (36.8%) و (51.5%) في السودان ومصر وجيبوتي والمغرب واليمن.

ويمكن ملاحظة هذا التهميش أيضًا في قطاع التوظيف، فإلى جانب تدني مشاركة المرأة في سوق العمل الذي أشرنا إليه، تنخفض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بإجمالي عدد النساء، فتصل هذه النسبة أقصاها في كل من الإمارات العربية المتحدة (43.2%) وقطر (51.3%) والكويت (43.4%)، وأدناها في كل من الجزائر (15.2%) وسوريا (13.3%) وفلسطين (15.4%)، وذلك مقارنة بنسبة الرجال في القوة العاملة إلى إجمالي عدد الرجال. إذ تزيد هذه النسبة على (70%) في 14 دولة عربية، وتتراوح بين (60%) وأقل من (70%) في ثلاث دول هي الأردن والعراق وفلسطين.

وإلى جانب عمل المرأة في القطاعات الرسمية في الحكومة والقطاع الخاص فإنها تعمل أيضًا وبأعداد كبيرة في القطاع غير الرسمي. فسجلت المنطقة العربية أدنى المستويات في مجال حماية المرأة العاملة، وتتراوح هذه الحماية عادة بين إجازة الأمومة المدفوعة الأجر وترتيبات العمل المرنة التي تسهل دخول المرأة إلى سوق

العمل وبقائها فيه وتمكين المرأة من تحقيق التوازن بين مسئولياتها الاجتماعية ومسئولياتها المهنية. أضف إلى ذلك العوائق الاجتماعية المرتبطة بالتنشئة والمعايير الثقافية التي كانت ولا تزال تحث الرجل على أداء الأدوار المنتجة، وتحصر المرأة في الدور الإنجابي.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية الصادر في 2014، إلى دور وسائل الإعلام في تأكيد الصورة النمطية للمرأة، فرغم بروز صورة المرأة الإعلامية ومشاركتها في البرامج الحوارية والإخبارية، فقد استمرت المعوقات التي تحول دون ترسيخ هذه الصورة، فوفقًا لتقرير أصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عام 2006 أن (49%) من القصص الإخبارية تشير إلى الدور التقليدي للمرأة. وأورد تقرير مشروع مراقبة الإعلام العالمي أن غالبية الأخبار في أجهزة إعلام منطقة الشرق الأوسط تعزز الصور النمطية للنساء، وفي تقرير آخر لنفس المشروع عام 2010 غطى دول مصر والإمارات وتونس ولبنان والأردن أشار إلى أن (16%) فقط من موضوعات الأخبار تشير إلى المرأة، وأن ظهور المرأة يتركز في البرامج النسائية والخفيفة، والأخبار الترفيهية، مقارنة بالبرامج الجادة ذات الطابع السياسي والاقتصادي. ويؤكد هذا الانحياز أن (16%) فقط من نشرات الأخبار الداخلية و(13%) من نشرات الأخبار الدولية ترد على ألسنة مذيعات[19].

خامساً: غياب الأمن: النزوح واللجوء

عانت المرأة في السنوات الأخيرة من عدد كبير من مصادر التهديد الشخصي والأسري والتي فرضت ضغوطًا كبيرة عليها أجبرتها على النزوح داخل الوطن أو اللجوء إلى دول أخرى مما مثّل خطرًا مباشرًا على أمنها الإنساني. فبسبب النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في سوريا والعراق وليبيا واليمن والصومال والسودان وفلسطين ارتفع عدد النازحين واللاجئين في المنطقة العربية إلى أعداد غير مسبوقة، وتعتبر نسبتهم هي الأعلى في العالم مقارنة بالمناطق الأخرى[20]. وفي مثل هذه الظروف تتعمق بنية عدم المساواة فتصبح المرأة أكثر تعرضًا للانتهاك البدني والنفسي وأكثر عرضة للعنف والاستغلال والتمييز، وهذا في الوقت الذي تزداد فيه مسئولياتها، ففي كثير من الحالات تكون المرأة هي العائل الوحيد للأسرة وتضطر لبذل مزيد من الجهد لتوفير الحماية وأسباب المعيشة لأفراد أسرهن.

(19) بهجت قرني (محرر)، التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين أولوية التمكين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومنتدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2014)، ص ص 200-203.

(20) انظر: تأصيلًا نظريًا ونقديًا مقارنًا لأوضاع المرأة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة في جين سعيد المقدسي، ورفيف رضا صيداوي، ونهى بيومي، (محررات) النسوية العربية رؤية نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص 243-254.

والنقطة التي ينبغي التركيز عليها في هذا الجزء هو زيادة الشعور بغياب الأمن والخوف والإحساس بالضعف تجاه مصادر التهديد والاعتداء وغياب السياجات الاجتماعية والقانونية التي تحول دون ذلك. وساهم كل من الجريمة والعنف الموجه ضد المرأة والانتشار الواسع للأسلحة في إيجاد هذا الشعور. ففي اليمن أضحى الحرب والعنف الشاغل الرئيسي للنساء في العديد من المدن والقرى، وكانت هذه المخاوف مرتبطة بانتشار السلاح، والذي تزايد بشكل درامي بعد منتصف 2011، حيث أعربت النساء في استطلاعات الرأي عن شعورهن بالخوف من مغادرة منازلهن. وفي ليبيا زاد انتشار الأسلحة من تصاعد الصراعات ما بين المدن والقبائل والميليشيات المسلحة من أجل السيطرة على الأرض والموارد، والاستزادة من النفوذ السياسي، ومثَّل ذلك مصدرًا رئيسيًا للخوف والشعور بعدم الأمان لدى المرأة.

أما في مصر، فإنها لم تشهد نزاعًا مسلحًا على نحو ما حدث في ليبيا واليمن وسوريا، ومع ذلك فقد شعرت المرأة المصرية بغياب الأمن والخوف من الاعتداء البدني بهدف السرقة. ووفقاً لبيانات وزارة الداخلية في مصر، فقد تزايدت السرقات بمعدل 12 مرة ما بين 2011 و2012، وهو ما يؤكد شعور المرأة بالخوف وعدم الأمن. أضف إلى ذلك، أن المرأة في مصر وعديد من الدول العربية تعاني من العنف الأسري والتهديدات العلنية كالتحرش والهجوم على أشخاصهن وأجسادهن والتشهير بهن[21].

وتشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى أن النساء والفتيات يشكلن حوالي (50%) من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين، وأن هذه الفئة من أشد المجموعات ضعفًا، نظرًا لفقدانهن للحماية التي تؤمنها لهن منازلهن وحكومتهن، وهياكلهن الأسرية. وتواجه النساء والفتيات المشقة على طول الرحلات الطويلة إلى مقاصد النزوح واللجوء ويتعرضن للمضايقات والاعتداءات الجنسية - حتى بعد وصولهن إلى مكان آمن في الظاهر. وتتمثل أهم المشكلات التي تعاني منها اللاجئات في نقص المال وصعوبة الحصول على فرصة العمل وانعدام الشعور بالأمن، حيث عبر (60%) من النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات عن شعورهن بغياب الأمن، وأعربت امرأة من بين ثلاث نساء عن خوفها الشديد أو عجزها حتى عن مغادرة المنزل، وتتعرض النازحات لنفس المشاكل والمضايقات والاعتداءات.

كما كشف تقرير للمفوضية بعنوان "نساء بمفردهن" صادر في يوليو 2014 عن وجود أكثر من 145.000 عائلة سورية لاجئة في مصر، ولبنان، والعراق والأردن تديرها نساء يخضن بمفردهن كفاحًا من أجل البقاء على قيد الحياة. ويذكر تقرير في 2015 للشبكة السورية لحقوق الإنسان، أن إجمالي عدد النازحين واللاجئين 5.835.000 منهم (35%) من النساء، و(50%) من الأطفال.

(21) تقرير «حواجز الأمن أمام المشاركة العامة للمرأة في مصر وليبيا واليمن»، أكتوبر 2013، على الرابط التالي: www.saferworld.org.uk

وأشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للمرأة - استنادًا إلى نتائج جولة قام بها وفد منها في عدد من الدول المضيفة للاجئات في شهر سبتمبر 2015، فضلاً عن عمل مجموعة من الفرق البحثية في دول لبنان والعراق والأردن ومصر- إلى أن أهم مشكلات اللاجئات تمثلت في: مشكلات قانونية كصعوبة استصدار تصاريح الإقامة القانونية، وفقدان الأوراق الثبوتية، وعدم إمكانية تسجيل المواليد، ومشكلات اجتماعية كالافتقاد للأمن والاضطرار إلى القبول بأعمال تقل رواتبها عن الحد الأدنى للأجور، وبسكن غير مناسب صحيًا، ونقص في الغذاء، وضعف في خدمات الصحة والتعليم، والاضطرار للزواج المبكر، ومواجهة العنف ضد المرأة لكل صوره، وانحراف الأبناء وانخراطهم في تعاطي المخدرات وأفكار التطرف. أضف إلى ذلك تشتت الأسرة الواحدة بين أكثر من بلد، وتفكك الروابط الاجتماعية بين أفرادها. يضاف إلى ذلك كله الحساسيات والتوترات الناشئة بين اللاجئين وبيئاتهم المضيفة، خاصة في الدول التي يمثل وجودهم فيها عبئًا اقتصاديًا ثقيلاً عليها. وقد خلص التقرير إلى عدة توصيات، لعل أهمها ضرورة تحسين الخدمات الطبية الخاصة بالمرأة والأطفال، وتصميم برامج خاصة لإعادة التأهيل النفسي والصحي للنساء اللاتي تعرضن للعنف والاختطاف والاغتصاب[22].

سادساً: ثم ماذا بعد؟

هناك اتفاق على أن التوقعات والآمال التي عقدتها المرأة العربية إبان فترة الثورات والانتفاضات الشعبية والحراك الاجتماعي السريع فاقت بكثير ما تحقق من مكاسب وإنجازات على أرض الواقع، ويمكن تفسير ذلك بثلاثة أسباب:

1. السقوط السريع لبعض الأنظمة، كالحال في تونس ومصر أوجد فراغًا سياسيًا لم تكن قوى التغيير -من رجال ونساء- مؤهلة لملئه، وسمحت للقوى الأكثر تنظيمًا وتمويلاً، وهي تنظيمات الإسلام السياسي بأن تتصدر الصفوف، وأن تحتل موقعًا لا علاقة له بدورها في إحداث التغيير والنزول إلى الشارع للمطالبة به. فبينما كانت قوى التغيير تمثل عديدًا من الحركات والقوى الشبابية والنسوية التي جمعها هدف إسقاط النظم السلطوية ولم تمتلك برنامجًا أو أهدافًا مشتركة لما بعد التغيير ولم يكن لها قيادة أو تنظيم موحد، استغلت أحزاب وقوى الإسلام السياسي هذا الموقف ليكون لها صوت مسموع في إدارة شئون البلاد.

(22) مشكلة اللاجئين في المنطقة العربية: أكبر مأساة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، تقرير عن أعمال مؤتمر «قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية: الواقع والمستقبل» الذي نظمته منظمة المرأة العربية في القاهرة، في الفترة من 3-5 مايو 2016. ص ص 52-53.

ففي مصر حصل أنصار هذا التيار على أغلبية مقاعد البرلمان، ونجح مرشحه لرئاسة الجمهورية في انتخابات الرئاسة مايو 2012. وأدى ذلك إلى ردة فعل شعبية معارضة لتوجهات هذا التيار تمثلت في انتفاضة شعبية عارمة في يونيو 2013 أسقطت هذا الوضع، وفتحت الباب أمام نظام حكم مدني جديد. وفي تونس نجح حزب النهضة في إحراز السبق على القوى المدنية الأخرى، وأدى ذلك إلى سلسلة من التوترات السياسية بين أنصار تيار الإسلام السياسي الذي لجأ إلى انتهاج أسلوب الاغتيالات لبعض القيادات الليبرالية واليسارية وكان من شأن ذلك تراجع شعبية هذا التيار. وبسبب قدرة قيادة حزب النهضة على التكيف والاعتدال تمكنت من استمرار دورها في المشهد السياسي.

لقد واجهت المرأة التونسية موقفًا صادمًا عندما رفعت المظاهرات التي نظمتها أنصار الجمعيات الدينية المتشددة شعارات بالتراجع عن الدور العام للمرأة والتركيز على دورها التقليدي. وعلى الرغم من إعلان حزب النهضة وهو الحزب الديني الكبير في البلاد التزامه بالحقوق التي حصلت عليها المرأة بعد الاستقلال وعدم رغبته في تغييرها، فإن مهادنته وعدم إدانته لممارسات هذه الجمعيات أثارت المخاوف بشأن موقفه الحقيقي تجاه حقوق المرأة. وترافق ذلك مع بروز استقطاب أيديولوجي وسياسي بشأن المرأة وأدوارها وحريتها العامة، فمن ناحية، استمرت الجمعيات والتنظيمات النسائية والمدنية في الدفاع عن مكتسبات المرأة التونسية وربطها بمبادئ المواطنة والحرية والمساواة، ومن ناحية أخرى، ارتفعت دعوات تعادي هذا الاتجاه وتروج للانتقاص من حقوق المرأة وتدعو للتراجع عن تلك المكتسبات وذلك استنادًا إلى مرجعية دينية[23].

وترتب على ازدياد وزن تيار الإسلام السياسي وبروز خطابه التمييزي، تأجيل مطالب المرأة بالمساواة وحقوق المواطنة بل حدث تراجع في التزام الدولة بحقوقها، كما برز في الدستور المصري لعام 2012 الذي صدر في عهد الإخوان. ويمكن أن يمتد هذا التفسير إلى وضع المرأة في عدد من الدول العربية الأخرى التي مارس فيها تيار الإسلام السياسي وتيارات الغلو والتشدد تأثيرًا في الحياة السياسية والاجتماعية.

2. الانزلاق إلى صراعات مسلحة وحروب داخلية، ففي دول مثل سوريا واليمن وليبيا -إضافة إلى العراق من قبل، فإن الانتفاضات الشعبية- ولأسباب مختلفة أدت إلى نشوب حروب أهلية وازدياد دور الميليشيات المسلحة، وتدخل أطراف إقليمية ودولية بالمال والسلاح لدعم هذا الطرف أو ذاك، وكان من شأن استمرار هذه النزاعات المسلحة واستفحالها نشوء كوارث إنسانية كانت المرأة والفتاة والطفلة أبرز ضحاياها،

(23) دلندة الأرقش، «دراسة الحالة التونسية»، في هيفاء أبو غزالة، (محرر) المرأة العربية والديمقراطية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 150-153.

وهو ما تناولته الورقة في البند خامسًا، وبحيث أصبح حماية كيان المرأة ضد الاعتداء والاستباحة هو المطلب العاجل وليس الحقوق المدنية والسياسية التي كافحت من أجلها من قبل. وزاد من تدهور وضع المرأة أن تنظيمات الإسلام السياسي وجدت لنفسها مرتعًا وأرضًا خصبة في هذا المناخ، وتمكنت إحداها -داعش- من احتلال مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية وفرض نظام حكم وحشي كانت المرأة المسلمة منها وغير المسلمة هدفًا لتجاوزاته واعتداءاته.

3. استمرار عقلية الهيمنة الذكورية، وهي تستند إلى تراث قديم من العادات والتقاليد والتفسيرات المغلوطة للدين وجوهرها تركيز النظرة إلى المرأة في دورها كزوجة وأم واعتبار أن الأدوار الاجتماعية الأخرى لها تشغل مكانة هامشية أو أنها غير ضرورية، ورغم خروج المرأة إلى ميدان العمل وتنوع أشكال مشاركتها في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد استمرت هذه العقلية وخصوصًا بين الفئات الأقل تعليمًا ودخلاً والتي تمثل قطاعات واسعة في الدول العربية.

لقد خاضت المرأة نضالات دستورية وتشريعية لتغيير أوضاعها كان أحدثها المشاركة في الثورات والانتفاضات ومظاهر الحراك الاجتماعي الأخرى التي شهدتها الدول العربية في السنوات الخمس الأخيرة، ومن المؤكد أن هذه الخبرة الجماعية قد غيرت من وعي قطاع من النساء لأنفسهن ولأدوارهن، كما غيرت نظرة قطاع من الرجال لهن، وجاء هذا التغير نتيجة ممارسة حسية ميدانية أثبتت فيها المرأة جدارتها، وعندما يكون التغيير نتيجة لخبرة واقعية، فإنه من الصعب للغاية تجاهله أو التقليل منه.

وفي هذا السياق، فإنه من الممكن للهيئات والمنظمات والجمعيات المعنية بشئون المرأة أن تبحث في عدد من الأمور، وهي على النحو التالي:

- **طرح قضايا المرأة في علاقتها بتحقيق مبدأ المواطنة**، وهو المبدأ الذي تنص عليه دساتير الغالبية العظمى من الدول العربية، والذي يشير إلى المساواة بين كل المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ويدخل ضمن ذلك بالتأكيد المساواة بين الرجل والمرأة. ففي هذه الحالة تستند مطالب المرأة إلى شرعية دستورية، وتضع الداعين إلى عدم المساواة في موقع مخالفة الدستور.
- **إدراك الفجوة القائمة** بين الحقوق السياسية من ناحية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى في الحالة العربية، فبينما استجابت أغلب الحكومات العربية بمطالب المشاركة السياسية للمرأة وضمان تمثيلها في المجالس التشريعية - رغم اختلاف ذلك من دولة إلى أخرى -، فإنه لم يحدث تطور مماثل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وربما يعود ذلك إلى أن الثانية ترتبط بأبنية وهياكل أقل مرونة مما يجعل تغييرها يتم ببطء وعلى مدى أطول.

ومؤدى إدراك هذه الفجوة ضرورة توظيف التقدم في مجال الحقوق السياسية لتحقيق تطور مماثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا ينبغي أن يكون زيادة تمثيل المرأة في المجال السياسي مسألة شكلية أو إجرائية، وإنما ينبغي استثمارها في تغيير المناخ العام بما يسهم في تضييق هذه الفجوة.

- **الحفاظ على كتلة متماسكة للمرأة**، فالحقيقة أن المرأة من الناحية السوسيولوجية تمثل كيانًا متنوعًا يتضمن المرأة الحضارية والريفية والبدوية، ويشمل المرأة الأمية ونصف المتعلمة، والمتعلمة تعليمًا عاليًا، ويضم المرأة الفقيرة والمتوسطة والثرية، إضافة إلى تنوع الأجيال وتباين الاتجاهات السياسية والفكرية بين النساء، إلى غير ذلك من اعتبارات، ومن المهم في هذا الشأن، وبالنظر إلى تأثيرات ثورة المعلومات والاتصالات وتداعيات العولمة على الأجيال الناشئة، التأكيد على أهمية التواصل والحوار مع الفتيات والشابات العربيات، وهو الأمر الذي يتطلب العمل الدائر على إيجاد القواسم المشتركة التي يمكن لمختلف النساء أن يتوافقن عليها، وأن تكون بمثابة خطة عمل مشتركة لهن.

- **المرأة في تصور المستقبل**، ويقصد بذلك وضع المرأة في التصورات المستقبلية للدول العربية بما تشمله من توجهات وسياسات وبرامج، فقد أعلنت دول مثل السعودية ومصر والإمارات والمغرب صورة المستقبل الذي تستهدفه حتى عام 2030، ومن المهم دراسة مكون المرأة في هذه التصورات ودورها للتأكد من وجوده ومن استجابته لتطلعات المرأة العربية.

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org